

واقع التجارة الالكترونية والإمداد في الجزائر

The reality of E-commerce and Logistic in Algeria

خالد بن ساسي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا هائلا في ميدان التجارة الالكترونية التي صارت تنافس التجارة التقليدية من حيث حجم التعاملات ونسبة النمو التي تعرف ارتفاعا كبيرا، جاء هذا التطور نتيجة لتوفر بنى تحتية توافق التعامل بالتجارة الإلكترونية، ومن أهم مقومات التجارة الالكترونية هي الخدمات اللوجستية المتمثلة أساسا في النقل والتخزين والتغليف والشحن والتوصيل والتسليم. ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتسليط الضوء على واقع التجارة الالكترونية والخدمات اللوجستية في الجزائر بهدف النهوض بقطاع التجارة الالكترونية في الجزائر، ولقد توصلت الدراسة الى أن تأخر الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا تطبيق التجارة الالكترونية سببه الرئيسي هو فشل مشروع الجزائر الالكترونية وعدم وجود رؤية واضحة في هذا المجال، إضافة الى عدم وجود تنسيق وتضافر الجهود ما بين الوزارات المعنية، وان سوق البريد والنقل في الجزائر برغم من الامكانيات والامتيازات التي يحظيان بها كأرضية للتجارة الالكترونية إلا انهما يعانيان من وجود الفوضى التي تسببها السوق الموازية، لاسيما قطاع النقل الذي يفتقر الى سلطة ضبط. ولقد أوصت هذه الدراسة الى الاسراع في تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية والعمل على اقحام جميع الوزارات في تنفيذ هذا المشروع. وسن قانون مستقل خاص بالتجارة الإلكترونية وتشجيع المؤسسات على الاستثمار في مجال النقل والبريد والعمل على القضاء على السوق الموازية، وخلق سلطة ضبط خاصة بالنقل.

الكلمات المفتاحية: تجارة إلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشروع الجزائر الإلكترونية، خدمات لوجستية، سوق النقل، سوق البريد .

Abstract:

E-commerce, which has become a fierce competitor of traditional trade in terms of volume of transactions and the rate of growth, and the enormous evolution of this field in the world, was the result of the progressive development of basic infrastructure essential for and compatible with E-commerce. However, the logistics services represented particularly by the transport, storage, packaging, handling and delivery are still considered as the most important axes in E-commerce, object of our study which aims to highlight the reality of E-commerce in Algeria, in order to contribute to the development of this sector. Moreover, the transport and postal markets in Algeria are - because of the parallel market - suffering and in a state of lawlessness, particularly the transport sector whose creation of a regulatory authority to organize it becomes a necessity.

Finally, the recommendations of this study are summarized in the acceleration in the implementation of the project of E-Algeria, the involvement of all ministries in its implementation, the establishment of an independent and special law governing the E-commerce, encouraging investment in the postal and transport sector by fighting against the parallel market and particularly the creation of a regulatory authority for the transport sector in Algeria.

Key words: E-commerce, e-commerce, information and telecommunication technologies (ICT), E-Algeria project, logistics services, transport market, postal market.

مقدمة:

شهد العالم في السنوات القليلة الماضية ثورة تكنولوجية مست جميع الميادين بل وأدت الى تغيير العديد من المفاهيم التي كانت سائدة لزمان طويل، أصبح العالم فيها قرية صغيرة وسوق يسيطر فيه المؤسسات التي تتحكم أكثر في ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن بين اهم مظاهر هذه الثورة التكنولوجية هي التجارة الإلكترونية، والتي تعني القيام بالمعاملات التجارية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أدركت التجارة الإلكترونية على البلدان المتطورة إيرادات طائلة تضاهي تلك تحقّقها في تجارتها التقليدية، وهذا بفضل الاسس والبنى التحتية والاستراتيجيات المسخرة و المناسبة لهذا النوع من التجارة، ومن بين هذه الاسس والبنى التحتية هي الخدمات اللوجستية، تمثل هذه الأخيرة في جملة من الخدمات والنشاطات التي لاغنى عنها في مجال الأعمال كالتخزين والنقل والمناولة ومعالجة الطلبات والتغليف والشحن. يتواجد النشاط اللوجستي أساسا ما بين النشاط الانتاجي والنشاط التوزيعي، وبالتالي يعتبر من اهم و من ابرز مقومات التجارة الإلكترونية وعامل يحقق الفعالية في اقتصاد أي بلد.

وإذا ما اردنا اسقاط هذا الموضوع على حالة الجزائر التي تعيش مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، لاسيما وبعد انخفاض اسعار النفط وتدهور الوضع المالي، مما يحتم على الجزائر تبني اصلاحات واسعة النطاق وسريعة لتنويع الاقتصاد وتنويع التنافسية لتحسين بيئة الاعمال يكون لها كبديل لاقتصاد المحروقات، ولعل من بين ابرز المجالات اليوم التي ينبغي للجزائر الاستثمار فيها وتشجيعها هي التجارة الإلكترونية والاعتماد على الاقتصاد الرقمي بدرجة كبيرة.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية: ما هو واقع التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لبناء اقتصاد رقمي، وما هو واقع البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر؟

- ما هو واقع التجارة الإلكترونية وما هي معوقات تطبيقها في الجزائر؟

- ما هو واقع سوق البريد والنقل في الجزائر؟

ومع ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، يحاول هذا البحث إظهار واقع التجارة الإلكترونية وخدمات اللوجستية في الجزائر. أما أهداف البحث فيسعى إلى المساهمة في نشر ثقافة التجارة الإلكترونية وكذا الخدمات اللوجستية المرتبطة بها، والكشف عن أهم القيود والصعوبات المتعلقة بتطبيق التجارة الإلكترونية والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في ميدان الخدمات اللوجستية. وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا منهج دراسة الحالة حسب الأرقام والإحصائيات الحديثة التي توفرت لدينا من سنة 2012 وإلى غاية شهر سبتمبر 2016، وهذا بتسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وسبل تطبيقها في الجزائر بالإضافة الى جانب الخاص بسوق البريد وسوق النقل في الجزائر.

أولاً- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

1- برنامج الجزائر الالكترونية :

مر قانون قطاع البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال بمرحلتين رئيسيتين¹:

- مرحلة الاحتكار المنصوص عليها الأمر 75- 89 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1395 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 1975 المتضمن قانون البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية، ففي هذه المرحلة كانت الدولة هي الممول المباشر و الوحيد لنشاطات المواصلات السلكية و اللاسلكية. و بهذا كانت خدمات البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية عبارة عن خدمة عمومية تقدمها الإدارة للمستخدم.
- مرحلة فتح المنافسة التي شُرع فيها بمقتضى القانون 03-2000 المؤرخ في 05 جمادى الاولى عام 1421 الموافق ل 05 غشت سنة 2000، الذي نص على إدخال آليات السوق في قطاع البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال.

ففي ظل الاحتكار عرف قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عدة نقائص منها انه نموذج اداري تغلب عليه الاجراءات المعقدة، وبطء كبير في النمو نظرا لغياب المنافسة. وبناء على ذلك، تم توجيه قطاع الى قانون 03-2000، الذي يهدف اساسا الى ادخال المنافسة في قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وفعلا عرف القطاع تغييرات جذرية بعد اعتماد القانون المذكور منها انشاء متعاملين خواص المعروفون بالمتعاملين التاريخين بريد الجزائر واتصالات الجزائر، وإنشاء سلطة ضبط للقطاع، ووضع ترسانة من القانون والإجراءات المنظمة لضبط سوق البريد والاتصالات، ومن بين اكبر المشاريع التي وضعت لإصلاح القطاع والانتقال الى الاقتصاد الرقمي الاقتصاد المبني على المعرفة والبحث والتطوير هو مشروع "الجزائر الالكترونية 2013". وسنأتي في الفقرات الموالية الى التعرف اكثر على هذا المشروع.

1.1 -تعريف " استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 " :

هي استراتيجية ترمي الى ابراز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والتي تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم، تهدف هذه الاستراتيجية التي تتضمن خطة عمل قوية ومتناسكة الى تعزيز اداء الاقتصاد الوطني، كما أنها تسعى الى تحسين قدرات التعليم والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيايات الاعلام والاتصال وتحسين حياة المواطنين من خلال نشر استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

تتمحور خطة العمل هذه الى ثلاثة عشر محورا، لكل محور مجموعة من الاهداف الرئيسة والأهداف الخاصة، مع وضع قائمة جرد لكل محورا، وضبط قائمة الاجراءات اللازمة لتنفيذها، حيث حدد مدة خمس سنوات لتنفيذ هذه الخطة من سنة 2009 الى 2013².

2.1- محاور استراتيجية " الجزائر الالكترونية 2013"³:

- المحور الرئيسي "أ": تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الادارة العمومية: تتمحور اهداف هذا المحور في عصرنة الادارة من خلال ادخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ وتقريب الادارة من المواطن عن طريق الخدمات الالكترونية.
- المحور الرئيسي "ب": تسريع استعمال تكنولوجيايات المعلومات والاتصال في المؤسسات والشركات : يتعلق هذا المحور بدعم القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من خلال تطوير عرض الخدمات والتطبيقات الالكترونية.

- المحور الرئيسي "ج": تطوير آليات وحواجز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال : يتعلق هدف هذا المحور بتعميم النفاذ الى الانترنت من خلال اعادة بعث عملية "اسرتك"، وزيادة الفضاءات الخاصة بالنفاذ الى الانترنت، وكذا العمل على توسيع خدمة العامة لتشمل النفاذ الى الانترنت.
- المحور الرئيس "د": دفع تطور الاقتصاد الرقمي : يتعلق هدف هذا المحور في توفير الظروف الملائمة التي من شأنها تسمح بتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- المحور الرئيسي "هـ": تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة ويتعلق هدفها الرئيس في انجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، والمؤمنة.
- المحور الرئيسي "و": تطوير الكفاءات البشرية: يتمثل هدفه الرئيسي في وضع برنامج يمنح الاولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- المحور الرئيس "ز": تدعيم البحث - التطوير والابتكار : يتعلق هدف هذا المحور بتطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، عن طريق تكثيف نشاطات البحث والتطوير والابداع.
- المحور الرئيسي "ح": ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني: يتعلق هدف هذا المحور بتهيئة جو من الثقة يساعد على اقامة الحكومة الالكترونية، عن طريق تحديد الاطار التشريعي والتنظيمي الملائم لها.
- المحور الرئيسي "ط": الإعلام والاتصال : يتعلق هدف هذا المحور بتحسين بأهمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال، ودورها في تحسين نوعية حياة المواطن، وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد.
- المحور الرئيسي "ي": تهمين التعاون الدولي: يتعلق هدف هذا المحور بتملك التكنولوجيات والمهارات، وهذا عن طريق المشاركات الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية، وترقية الشراكات الاستراتيجية.
- المحور الرئيسي "ك": آليات التقييم والمتابعة : يتعلق هدف هذا المحور بتحديد نظام مؤشرات المتابعة والتقييم الخاصة بـ "الجزائر الالكترونية 2013"، وهذا عن طريق اعداد قائمة من المؤشرات والعمل على تحسينها.
- المحور الرئيسي "ل": إجراءات التنظيمية : يتعلق هدف هذا المحور بوضع تنظيم مؤسسي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه والتنسيق، والتنفيذ.
- المحور الرئيسي "م" الموارد المالية : تتمحور أهداف هذا المحور في:
 - تقدير وتقييم الوسائل المالية الضرورية لتنفيذ جميع العمليات المسجلة في برنامج "الجزائر الالكترونية 2013"؛
 - تحديد مصادر وأجهزة التمويل.

3.1- مصير تنفيذ استراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013":

بعد مرور سنتين (02) من الانطلاق الرسمي لتنفيذ كل محاور البرنامج، لم يتم نشر أي تقرير رسمي بخصوص انجازات التي تم تنفيذها في هذا البرنامج. وبالتالي المشروع عرف فشل فشلا ذريعا، وهذا بشهادة الخبراء الذين شاركوا في إعداد المشروع مثل السيد علي كحلان و السيد يونس قرار، اللذين اقرا ان نسبة تنفيذ المشروع بلغت 30% فقط الى غاية 2015⁴. ومن بين أسباب فشل المشروع هو عدم تنفيذ محاور هذا البرنامج، فنجد ان مشروع "اسرتك" الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من مشروع الجزائر الالكترونية حيث لم يتم تلبية جميع الشروط اللازمة لنجاحها حيث أن البنوك لم تكن جاهزة، واتصالات الجزائر لم توفر الانترنت والربط وفق ما تم الاتفاق عليه، كما أن شركات تصنيع الحواسيب لم تكن متوفرة، والمواطنون لم يكن لديهم استعداد للتكنولوجيات ناهيك عن عدم وضوح الرؤية وغياب المحتوى واضح للمشروع⁵.

2- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

1.2- شبكة الاتصالات الهاتفية:

1- الهاتف النقال: يوجد ثلاثة متعاملين في سوق الهاتف النقال في الجزائر، وهم على التوالي مؤسسة موبليس، جيزي و اوريدو للاتصالات، وسنأتي إلى التعرف على حصص المتعاملين في سوق الهاتف النقال في الجزائر.

الجدول رقم (1): عدد المشتركين حسب المتعاملين (GSM و 3G)

التطور	2015	2014	
موبليس	14 318 169	13 022 295	9.95%
جيزي	16 611 115	18 612 148	10,75% -
اوريدو	12 298 360	11 663 731	5.44%
العدد الإجمالي للمشاركين	43 227 643	43 298 174	0.16% -

المصدر: مرصد سوق الهاتفية النقالة، سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، ص 2، الموقع:

https://www.arpt.dz/ar/doc/obs/etude/2015/Observatoire_Mobile_2015.pdf

(تم الاطلاع على الموقع يوم 2016/06/17 على الساعة 23 و 15د).

2- سوق الاتصالات الفضائية: المتعامل الوحيد في سوق الاتصالات الفضائية في الجزائر، هي اتصالات الجزائر الفضائية. تتوفر اتصالات الجزائر الفضائية ATS حسب معطيات المأخوذة من موقع الشركة على ⁶.

- أكثر من 500 Mhz؛

- 100 Mbp قدرة زائدة نحو الانترنت؛

- أكثر من 3700 محطة طرفية؛

- أكثر من 100 وصلة SCPC .

وقد تم تثبيت مجموعة من المنصات في محطة النقل الفضائية بالاضحية : VISAT هاتف IP مؤتمرات الفيديو، تحديد المواقع الجغرافية، كما توفر للزبائن جملة متنوعة من الحلول في مجال الاتصالات الفضائية.

3- الهاتف الثابت : المتعامل الحالي في سوق الهاتف الثابت هو اتصالات الجزائر، وهو المتعامل التاريخي.

الجدول رقم(2): عدد الخطوط الهاتفية الثابتة

2015	2014	2013	2012	
3 267 592	3 098 787	3 138 914	3 231 332	العدد الاجمالي للمشاركين

المصدر: مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر سنة 2015 ، سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية (ARPT)، ص3، تم الاطلاع على الموقع

بتاريخ 2016/06/16، على الساعة 10 و 35د،

الموقع https://www.arpt.dz/ar/doc/obs/etude/2015/Observatoire_Fixe_2015.pdf

الكثافة الهاتفية للهاتف الثابت تصل الى 8.09%.

4- الانترنت: توفر الجزائر على عدة أنواع من التكنولوجيا التي تستخدم لاستعمال الانترنت، و التكنولوجيا التي تلقى استخدام واسع هي انترنت الجيل الثالث (3G)، والجدول رقم 03 يوضح جميع أنواع التكنولوجيا المستعملة ونسبة الاستعمال والتطور مابين سنتي 2014 و 2015.

الجدول رقم (03): تطور الحظيرة الاجمالية لمشاركي الانترنت في الجزائر (2014 / 2015)

نوعية التكنولوجيا المستعملة	2014	2015	التطور
مشاركو ADSL	1 518 629	1 838 492	21.6%
مشاركو الجيل الرابع للثابت (4G LTE)	80 693	423 280	424.56%
مشاركو الانترنت الجيل الثالث (3G)	8 509 053	16 319 027	91.78%
مشاركو Wimax	2021	2008	- 0.64%
مشاركو VSAT	542	620	14.39%
العدد الاجمالي لمشاركي الانترنت	10 110 938	18 583 427	83.80%

المصدر: مرصد سوق الانترنت في الجزائر لسنة 2015، سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ص3، الموقع :

https://www.arpt.dz/ar/doc/obs/etude/2015/Observatoire_Internet_2015.pdf، (الاطلاع على الموقع يوم

2016/06/16).

يظهر من خلال الجدول رقم (03) أن سوق الانترنت في الجزائر شهد زيادة كبيرة، وترجع هذه الزيادة الى اطلاق خدمة الانترنت للجيل الثالث والجيل الرابع للهاتف الثابت، حيث انترنت الجيل الثالث شهدت تحسنا ملحوظا بزيادة قدرها 8.509 مليون، وأما انترنت الجيل الرابع فقد عرف زيادة كذلك بنسبة 424.56%، وبالتالي ساهم ذلك في الانتقال حظيرة مشاركي الانترنت من 10.11 مليون مشترك سنة 2014 الى 18.583 مليون مشترك في سنة 2015. وحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات¹ حول سرعة الانترنت في العالم الصادر سنة 2015، عرفت الجزائر تقدما فيه بمركز واحد في الترتيب العالمي اين كانت تحتل المرتبة 114 في ترتيب 2010، بينما أصبحت في المركز 113 في سنة 2015، وفي الترتيب العربي أيضا احتلت المرتبة 12 وقد احتلت دولة موريشيوس المرتبة الأولى في القارة الإفريقية التي تُعتبر المنطقة الأقل توصيلا من حيث دول العالم في مجال الانترنت. وستعرف الجزائر اطلاق الجيل الرابع في النقال في نهاية 2016، وكما أكد رئيس مجلس سلطة الضبط أن تقنية الجيل الرابع للهاتف النقال ستمكن الزبون من تدفق سريع يفوق الستة (6) مرات التدفق الذي تتيحه تقنية الجيل الثالث².

2.2- الاقتصاد الرقمي في الجزائر

1- تجهيزات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر :

أكثر من ثلاثمائة جهاز حاسوب تم بيعه في سوق الجزائرية سنة 2012، في الحين أن 18% من البيوت تملك جهاز حاسوب وفي المقابل ان 94 % من السكان يمتلكون هواتف محمولة، ومن أجل ذلك وضعت الدولة الجزائرية لتشجيع ديمقراطية الدخول إلى TIC في سنة 2005 برنامج "أسرتيك" وهو البرنامج الذي يهدف إلى توفير جهاز حاسوب لكل أسرة جزائرية من خلال توفير القروض وتخفيض الضريبة على القيمة المضافة على أجهزة الحاسوب من 17% إلى 7%، وقد تم الإعلان عن مشروع "أسرتيك II" في سنة 2013 دون أن يتحقق بعد كما تم الإشارة اليه سابقا. وان 20% من المؤسسات فقط تملك الانترنت وتستخدم TIC في تسييرها الإداري. وان 43 ألف كيلومتر من الألياف البصرية تم تثبيتها سنة 2014⁷.

2- الحظائر التكنولوجية (Parc Technologique) في الجزائر :

تم انشاء الحظائر التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر في 24 مارس 2004، فهي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري-EPIC - تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث كان اول انجاز لها، هو بناء الحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله في فيفري 2009، ثم وضعت الوكالة مخطط عمل التطور الرباعي 2010-2014 لوضع ثلاثة حظائر

تكنولوجية جهوية : ورقلة ، عنابة، وهران ، حظيرة وهران كان من المقرر تشغيلها في سبتمبر 2014 . تقوم هذه الخطائر بتسهيل عمل المؤسسات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات³.

3- تشجيع الشراكة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

في ميدان خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم امضاء اتفاقية مابين اتصالات الجزائر والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 2011 بهدف تحديث شبكة اتصالات الجزائر ، عرفت هذه المبادرة حركة كبيرة سنة 2013 نتج عنها انشاء حسب احصاء اتصالات الجزائر نهاية 2015 :انشاء 374 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مناوله لاتصالات الجزائر⁸. اما في مجال التكتلات (clusters) تم امضاء اتفاقية سنة 2015 مابين بين الوكالة الوطنية لترقية و لتطوير الخطائر تكنولوجية (ANPT) و ثلاثون متعامل من أجل نشاء اول تكتل من نوعه في الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكمرحلة اولى لهذا العمل سيتم جمع 32 متعامل في المجال بالإضافة الى المؤسسة الكبرى في المجال كاتصالات الجزائر، موبليس، كوندور وغيرها بما فيها المؤسسات المبتدئة في هذا المجال، مقرها الخطيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله⁹.

4- الادارة الالكترونية في الجزائر:

في مؤشر الامم المتحدة للحكومة الالكترونية (EGDI10) يظهر تأخر الجزائر حيث تحصلت فيه على المرتبة 132 في سنة 2012 ، وعلى الرتبة 136 في سنة 2014 من 193 دولة مشاركة ، هذا الترتيب العالمي اخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير: البنية التحتية وشبكة الاتصالات، والرأسمال البشري و الخدمات على الانترنت (الحكومة الإلكترونية المشاركة الالكترونية ، بيانات الحكومة المفتوحة...الخ). يظهر نفس التقرير ان اعلى الرتب في الحكومة الالكترونية في العالم هي من نصيب جمهورية كوريا، أستراليا، سنغافورة، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة ، نيوزلندا و فنلندا . اما اعلى الرتب على المستوى الاقليمي فنجد ان أفريقيا هما تونس وموريشيوس، في الاميركتين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي آسيا جمهورية كوريا وسنغافورة ، أوربا هما فرنسا وهولندا، أوقيانوسيا هما استراليا و نيوزلندا¹¹.

تراجع الجزائر بأربع مراكز من الرتبة 132 إلى الرتبة 136 بالمقارنة مابين 2012 و 2014 في مجال الحكومة الالكترونية ولتطوير هذا المجال في الجزائر على غرار باقي الدول المتطورة في هذا المجال مرهون بما مدى بناء رأسمال بشري والإلمام بتقنيات المعلومات والاتصالات ووضع استراتيجيات ذات رؤية ووضع اليات للمراقبة والتتبع وتصحيح الانحراف واطر قانونية تتناسب مع بيئة الجزائر.

وحسب¹² ما أكدده المدير العام لعصرنه التوثيق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، انه سيتم اصدار اول بطاقة تعريف بيومترية الكترونية في بداية 2016، وبخصوص جواز السفر البيومتري أكد انه تم صنع 6.8 مليون وحدة منذ انطلاق العملية في 2012، وأضاف انه تمت رقمنة 93 مليون وثيقة للحالة المدنية، وأكد على أن عملية عصرنه الادارة يحتاج الى تضافر جهود كافة المؤسسات.

وفي ما يلي بعض الأمثلة عن مشاريع الحكومة الالكترونية في الجزائر¹³:

- عملية مسح ملفات الحالة المدنية، هذا المشروع هو شرط أساسي لبناء بطاقة التعريف الرقمية وجواز السفر البيومتريين.
- إطلاق بوابة وزارة الداخلية والجماعات المحلية (www.interieur.gov.dz) وتحديث نظامها المعلوماتي والاتصال.
- نشر على موقع وزارة العدل (www.mjjustice.dz) بوابة للقانون الجزائري ونصوص الفقه والاتفاقيات الدولية وإنشاء نموذج يسمح بطلب شهادة السوابق العدلية على الفور، ووضع شبكة انترنات لموظفي العدالة.
- في مجال الصحة والاستشفاء والصندوق الوطني لضمان الاجتماعي والصحة، تم اعداد بطاقة الشفاء.

ثانيا- واقع التجارة الالكترونية في الجزائر:

1- أشكال الدفع الالكتروني في الجزائر:

تملك الجزائر أكثر من 8 ملايين حساب بنكي، و 6 ملايين بطاقة سحب و 1.5 مليون بطاقة دفع وهناك أكثر من 3500 محطة دفع الكترونية 1300 موزع آلي، ومن أمثلة الشركات المساعدة على القيام بالعمليات التجارة الالكترونية في الجزائر epay.dz وهو موقع من مواقع الجزائرية التي تعالج الدفع الالكتروني بما في ذلك تغذي الائتمان ودفع فواتير الهاتف المحمول او شراء تذاكر الطيران، الشركة لديها أكثر من 1800 زبون، ففي سنة 2011 قدمت طلبا للحصول على الموافقة للربط بمنصة ما بين البنوك SATIM¹⁴. تتنوع السوق الجزائرية بعددا كبيرا من طرق الدفع كاستخدام الحوالات البريدية، الدفع عن طريق الشيك، الدفع عند التسليم الدفع عن طريق باي بال (PayPal) بالاورو. و من خلال المقابلة التي قامت بها صحيفة ايكو¹⁵ مع السيد محمد حمزة مدير عام e-Pay.dz (2013) حول وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، حيث أكد أن الجزائر تعرف تأخرا في استعمال وسائل الدفع الالكترونية، وقال أيضا أن عدد حاملي بطاقة ما بين البنوك تسعمائة ألف، و 800 الموزعات الآلية للاموال (DAB) / شببيك الصراف الآلي (GAB)، و 700 جهاز دفع، ورغم هذا كله إلا أن استخدامات البطاقات المصرفية منخفضة حتى في شراء تذاكر الطائرة ودفع مستحقات فواتير الكهرباء والغاز¹⁶.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال الدفع الالكتروني إلا أنه لا يزال يعرف تأخر، و إلا أن الجزائر تعرف تخلف في مجال التجارة ألكترونية وحسب رأي الخبراء في المجال انه لا يمكن القيام بالتجارة الالكترونية في سوق يوجد فيه الفوضى وتنعدم في الشفافية¹⁴، وحسب الخبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستشار السابق في وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال السيد يونس قرار عند حديثه عن واقع التجارة الالكترونية في الجزائر "التجارة الالكترونية غير موجودة لان الدفع الالكتروني غير موجود، ولماذا الدفع الالكتروني غير موجود؟ لأن الإطار القانوني المنظم لهذه التجارة لم يظهر للوجود، وتبقى كل وزارة تحمل مسؤولية هذا القانون إلى وزارة أخرى"¹⁵، كما أكدت وزيرة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال السيدة إيمان هدى فرعون لوكالة الانباء الجزائرية (APS) - مقال نشر بتاريخ 2016/03/31 - ان الجزائر حاليا تعد مسودة لقانون التجارة الالكترونية من قبل فريق عمل من الوزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وسيتم عرضه على البرلمان بعد موافقة البنك الجزائر، كما أكدت الوزيرة ان التطور المحتوي الرقمي في الجزائر يعرقله غياب بنوك معلومات في معظم قطاعات الدولة، وهي من اولويات عمل الدولة¹⁷.

يمكننا ان نستنتج من خلال آراء الخبراء، وتصريح وزيرة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال حول واقع التجارة الالكترونية في الجزائر ان هذه الاخيرة تحتاج الى ان تكون في بيئة منظمة وتمتع الى حد كبير بالشفافية والموضوعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من وضع قانون ينظم هذه التجارة يعد بتنسيق وعمل جميع الوزارات المعنية في الدولة.

2- الوضعية القانونية والتشريعية المنظمة للتجارة الالكترونية في الجزائر:

تمثل الوضعية القانونية في جميع التشريعات المنظمة للتعامل بالتجارة الالكترونية في الجزائر، ويوفر الحماية للأطراف المتعاملة، والذي يتكفل بإيجاد الادوات التي تناسب هذا النوع. من خلال البحث الذي اجريناه حول موضوع التشريع القانوني المتعلقة بالتجارة الالكترونية في الجزائر، نعرض اليكم مجموعة من القوانين التي تتناول في مضمونها موضوع التجارة الالكترونية في الجزائر، في مجالات مختلفة: حماية البيانات الشخصية الالكترونية، التبادل الالكتروني، الاثبات الالكتروني، والتوقيع والتصديق الالكترونيين.

نستنتج في الأخير ، أن الجزائر سعت الى سن جملة من القوانين التي تمس بشكل او بآخر بعض الجوانب التجارة الالكترونية، كالدفع الإلكتروني، والجريمة الالكترونية ، والإثبات الإلكتروني وأخرها قانون التصديق والتوقيع الإلكترونيين التي سبق ذكرهم ، الا انها لم تسن لحد الآن قانون يكون مستقل وخاص بالتجارة الالكترونية نفسها يتلائم مع البيئة الجزائرية، على غرار نموذج الاونسترال الخاص بالتجارة الالكترونية، والقانون التونسي والاردني ودبي وغيرهم. ودون وجود بيئة قانونية وتشريعية في الجزائر خاصة بالتجارة الالكترونية يضبط معاملاتها التجارية والضريبية لا يمكن - حسب رأي- ان تتطور وتنمو التجارة الالكترونية في الجزائر.

3- أمثلة عن المتاجر الالكترونية في الجزائر:

من بين نماذج المتاجر الالكترونية الناشطة في سوق التجارة الالكترونية في الجزائر هم كالاتي:

- سوق واد كنيس **Ouedkniss.com** : أسس سنة 2006 ، وهو أول موقع للتسوق عبر الإنترنت في الجزائر، فهو بمثابة وسيط تجاري بين أصحاب الإعلانات الصغيرة الراغبين في بيع أو شراء ومبادلة مختلف المنتجات . حقق هذا الموقع نجاحا لافتا منذ تأسيسه، إذ تبلغ عدد زيارته اليومية من مائة(100) الف الى مائة وعشرون(120) الف زائر يوميا، وعلى الاقل من ثلاثة (3) مليون زائر في الشهر¹⁸.
- موقع أشريلي **Echerily.com** : تأسس بتاريخ 2012/07/05، متخصص في بيع المنتجات الغذائية، ومواد التنظيف ومستلزمات التجميل بمختلف الماركات، يوجه مبيعاته إلى ولاية الجزائر العاصمة ووسط ولاية بومرداس فقط، يشترط أن يكون الدفع عند تسليم إما نقدا أو بشيك، أو بصيغة الدفع الإلكتروني عن طريق e-Pay التي يكون فيها الدفع مسبق قبل التسليم. يعتمد هذا الموقع لتوصيل البضاعة على وسائله الخاصة، يلتزم هذا المتجر الافتراضي بتسليم السلعة قبل أربعة وعشرون (24) ساعة إلى منزل الزبون، يملك الموقع أكثر من 400 زبون مسجلين في شبكة التوزيع الخاصة بالموقع، وأكثر من 100 زائر يوميا، 81% من الزوار من الجزائر العاصمة¹⁹.
- موقع قيديني **Guiddini.com** : تأسس سنة 2009 يسوق مجموعة من الأصناف كمستلزمات التجميل، عتاد الإعلام الآلي، الأجهزة الكهمنزلية، المواد الخاصة بالمرأة والطفل، حيث يوفر هذا الموقع واجهة مابين الموردين والمشتريين، يعمل على مدار 7/7 يوم و 24/24 ساعة، لديه 12 موردا، و 300 زائرا يوميا، و 213 منتج مباع، أما بالنسبة لطرق الدفع فيعتمد المتجر طرق متعددة فإما أن تكون عن طريق الحوالة البريدية أو بشيك بنكي أو الدفع نقدا عن التسليم أو في المستقبل عن طريق البطاقات البنكية، فاز هذا الموقع بجائزة أحسن موقع الكتروني سنة 2012²⁰. وفي ما يتعلق بجانب الخدمات اللوجستية التي تشتمل على عمليات الشحن والتوصيل فالمتجر متعاقد مع (EMS) expresse mail service، (UPS) United Parcel Service ، فيوجه مبيعاته تقريبا إلى كل ولايات الوطن، ويضمن التسليم إلى منزل الزبون في مدة تتراوح مابين 24 ساعة إلى 72 ساعة²¹.
- موقع نشري في النات **Nechrifinet.com** : تأسس هذا الموقع في فيفري 2010، يسوق مجموعة من المنتجات المتنوعة كالكتب، معدات الإعلام الآلي، معدات الطبخ والمنزل، لعب الأطفال والصحة والألعاب الرياضية والترفيهية، ومستلزمات التجميل، يعرض أكثر من 500 منتج بمختلف الماركات، يوجه مبيعاته إلى أكثر من ثلاثون(30) ولاية. يوفر هذا الموقع عدة طرق للدفع منها عن طريق شيك الحساب الجاري البريدي أو الدفع نقدا عند التسليم وهذا حصريا في الجزائر العاصمة وضواحيها، أو القيام بالتحويلات المالية إلى حسابها البنكية المتوفرة في الموقع. بالنسبة لمجال الخدمات اللوجستية فالموقع يعتمد في توزيع السلع على شبكة نقاط الترحيل التي يفوق عددها الخمسون(50) نقطة موزعة في عدد كبير من ولايات الوطن، وهذا حسب الكثافة السكانية، فيصل العدد في بعض الولايات أكثر من نقطتان، فمثلا ولاية الجزائر(تسعة) 9 نقاط للترحيل،

وقسطينة و وهران (04) أربعة. يتعهد هذا الموقع بالتوصيل الى نقاطه في مدة تصل من 24 ساعة إلى 72 ساعة بالنسبة للمناطق بعيدة، عدا ولاية الجزائر العاصمة التي يكون فيها التسليم إلى المنزل²².

من خلال ما تقدم عرضه عن بعض المتاجر الالكترونية في الجزائر، يمكننا ان نستنتج ان المواقع الافتراضية الجزائرية تتمتع بتنوع منتجاتها وبضائعها زيادة على ذلك ان اسعارها تنافسية، كما ان مدة الشحن والتوصيل تتم طبقا لما هو معمول به دوليا، وبالنسبة لطرق الدفع المعتمدة لدى المتاجر الالكترونية فجلها تحبذ الدفع نقدا عند التسليم، وما يعاب عليها ان التغطية فيها محدودة في بعض ولايات الوطن لاسيما الاكثر كثافة سكانية، ناهيك عن خارج الوطن الذي يكاد أن يكون معدوما، والدفع الالكتروني معدوم، وهذا ما يجعل التجارة الالكترونية في الجزائر محدودة جغرافيا، وهو ما يخالف قاعدة التجارة الالكترونية التي تحث على العالمية في التعامل التجاري، على غرار البلدان العربية كتونس ومصر والسعودية والإمارات والبلدان الاوربية التي عرفت رواجاً كبيراً بفضل المجهودات والإمكانات المستخرجة التي بذلها المسؤولون فيها.

تعتبر تجربة الجزائر في مجال التجارة الالكترونية تجربة فنية وهي في المراحل الاولى لاستخدام هذا النوع من التجارة، ولتنشيط التجارة الالكترونية في الجزائر لابد من وضع الاطار القانوني والتشريعي الملائم لها هذا من الناحية القانونية لان كل القوانين والتشريعات التي تم التطرق اليها سلفا لا تخدم التجارة الالكترونية بقدر الكافي في الجزائر، لاسيما الجانب المالي، وهو العنصر الاهم في التجارة الالكترونية فلا بد من التسريع في استخدام بطاقات الدفع والسحب والائتمان بشتى انواعها، وتسهيل الكثير من الاجراءات الضريبية والجمركية.

بعد ما تعرفنا عن واقع التجارة الالكترونية في الجزائر بات لابد من التعرف على بعض الخدمات التي تفرضها التجارة الالكترونية على مسوقي السلع والخدمات فيها، اهم هذه الخدمات هي الخدمات اللوجستية (في النقل والشحن والتعبئة والتغليف والتخزين والتسليم). ومن خلال المبحث الموالي سوف نتطرق الى واقع سوق الخدمات اللوجستية في الجزائر.

ثالثاً- سوق الخدمات اللوجستية في الجزائر:

تفرض التجارة الالكترونية بطبيعتها على نشاط الامداد نوع جديد ليس كمثل الامداد الذي يمارس في التجارة التقليدية، يسمى هذا الامداد بالامداد الالكتروني، يمكن تعريفه على أنه "عملية تخطيط إستراتيجي وسيطرة محكمة على جميع الخدمات اللوجستية التي تستوجب معاملتها إلكترونيا من حيث الشكل الإداري والتشغيلي، والتي تضمن التدفق المادي من المنتج أو الموزع إلى غاية باب الزبون (التغليف، الشحن، النقل والتسليم) والتي تساهم في الاخير في الحد من مستوى المخزون، وزيادة كميات الإنتاج، وتخفيض تكاليف النقل"²³.

فمن خصويات الإمداد الالكتروني انه يمنح للزبون العديد من الامتيازات دون التنقل إلى المحل التجاري عن طريق المواقع الالكترونية مع إمكانية التسليم في الآجال القصيرة في نفس اليوم، في 24 ساعة، في 48 ساعة.. كما ان نقاط التسليم تتميز فيه بالتعدد عكس الإمداد في التجارة التقليدية الذي يكون فيه التوصيل وفق مواعيد فتح المحلات أو المتاجر، أي أن عددا كبيرا من الزبائن لا يحضون بميزة التوصيل و الاستلام احتياجتهم إلى منازلهم²⁴.

1- سوق البريد:

1-1- سوق البريد على المستوى العالمي:

حسب أرقام الاتحاد العالمي للبريد لسنة 2014 المصريح بها سنة 2015 بلغت الإيرادات البريدية 330 مليار دولار بزيادة 2% بالنسبة للسنة الفارطة ، كما ان الرسائل البريدية تمثل 41.8% من الدخل البريد العالمي أي ما يقرب 138 مليار دولار امريكي، أما الطرود والخدمات اللوجستية حققت نسبة 19.1% أي ما يقارب 63 مليار دولار امريكي.

أما بالنسبة للطرود والرسائل البريدية تراجعت الاحجام العالمية لبريد الرسائل ب2.6% لتصل الى 327.4 مليار بعيثة، عرفت الطرود البريدية كذلك زيادة وصلت الى 101 مليون بعيثة ، أي بزيادة 5.7% أكبر الحصص كانت من نصيب المجموعة الصناعية ، وأمريكا اللاتينية وأوروبا ، في الحين عرفت إفريقيا هبوط وصل الى 30%. اما بالنسبة للشبكة البريدية فوصل عدد المكاتب البريدية الى 679 504 بزيادة وصلت الى 1.5% بالمقارنة بالسنة الفارطة، وبالنسبة للتوزيع بمحل الإقامة وصل الى 75.6% من سكان العالم يحصلون على التوزيع بمحل إقامتهم، و 11.3% عليهم ان يستلموا البريد من المكاتب البريدية و 3.1% ما زالوا عديمي الخدمات البريدية، ففي إفريقيا ما زلت نسبة التوزيع بمحل الإقامة منخفضة فأكثر من نصف الأفريقيين عليهم ان يستلموا بريدهم من مكتب البريد، وبالنسبة للبلدان العربية حيث يتلقى 63.3% من السكان بريدهم بمحل الإقامة ، وأقل من 5% من السكان في المناطق العربية بلا خدمات بريدية . وعلى العكس يستلم الزبائن في اسيا والمحيط الهادي 98.5% بريدهم بمحل الإقامة ، وتبين الاحصاءات نسبة مرتفعة من التوزيع بمحل الإقامة في منطقة أوروبا والدول المستقلة وتبلغ النسبة 98.10% ، والدول الصناعية 96.6% من السكان يستفيدون من التوزيع بمحل الإقامة²⁵.

يتضح من خلال ما تقدم ذكره عن سوق البريد في العالم حسب احصاءات الاتحاد العالمي للبريد (2014) بان الدول الصناعية هي أعلى النسب استفادة من الخدمات البريدية وتليها منطقة أوروبا والدول المستقلة واسيا والمحيط الهادي بنسب متفاوتة والنسب الدنيا هي من نصيب دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية بمعنى ان الخدمات البريدية تتأثر مباشرة بمدى تقدم الدول. وبعد التعرف على سوق البريد على الصعيد العالمي، وفي الفقرات الموالية نأتي الى التعرف على سوق البريد في الجزائر.

1-2- سوق البريد على المستوى المحلي:

وضعت الجزائر جملة من الاجراءات لإصلاح وتعديل قطاع البريد من خلال قانون 2000-03²⁶ ، تهدف هذه الاجراءات الى ترقية و تطوير البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية باعتبارها قطاعين اقتصاديين ينتجان الموارد، فتح أسواق البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية للمنافسة. ولقد عرف كذلك الوزن النوعي كذلك زيادة استجابة للتنظيم والأهداف المسطرة من طرف قطاع البريد، وهذا عبر اربع (04) مراحل :

- اثنان (2) كيلوغرام إلى غاية 31 ديسمبر 2004،

- ثلاثمائة وخمسون (350) غرام من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2005،

- مئتان وخمسون (250) غرام من 01 جانفي 2006 إلى 31 ديسمبر 2007،

- خمسون (50) غرام منذ 01 جانفي 2008.

الرسائل الأقل من 50 غرام يتم توزيعها عن طريق المتعامل العمومي بريد الجزائر، اما الرسائل التي تفوق 50 غرام فيرخص للمتعاملين في الترخيص البسيط للممارسة نشاطهم داخل الوطن، اما المتعاملين في البريد الدولي السريع فلا يخضع لأي تحديد للوزن.

- متعاملو البريد في الجزائر:

قامت سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بتسليم ستة (06) رخص في مجال البريد الدولي السريع، كما قامت بتسليم ستة وخمسون (56) شهادة تسجيل خاصة بالبريد الداخلي السريع للمتعاملين الخواص 27، كما وضعت سلسلة من الاجراءات و الشروط لمراقبة شركات البريد السريع ، فعلى سبيل المثال فالنسبة للبريد الدولي السريع فالمادتين رقم 16 و 17 من دفتر الشروط المتعلق به تحددا في مجال حرية المتعاملين في الاسعار و كذا السياسة التسويقية للمتعامل 28. وقد قامت ايضا بتقسيم جهات الإرسال إلى ثمانية جهات: المغرب العربي، أوروبا، إفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا، أوقيانوسيا، وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبي 29، ومن المتعاملين البريد في الجزائر هم: بريد الجزائر، EMS، DHL، FedEx، United Parcel Service (UPS)، Thomas، Nationwide Transport (TNT).

- رقم الاعمال والحصة السوقية للبريد:

عرف سوق البريد والطرود البريدية في الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا مما اثر ذلك في رقم الأعمال الشركات الخاصة بهذا المجال، والجدول والشكل التاليين يظهران تطور رقم الأعمال الخاص بمجال البريد والطرود البريدية من سنة 2009 إلى سنة 2013.

الجدول رقم (4): تطور رقم الاعمال (بالمليون دينار) من سنة 2009 الى سنة 2013

السنوات	رقم الاعمال المحقق بالمليون دج
2009	1200
2010	1249
2011	1356
2012	1428
2013	1555

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات موقع abbinvest.com

الجدول رقم (5) الحصص السوقية للبريد السريع الدولي (2014-2015)

2015	2014	
%5	%4	EMS Champion post
%76	%84	DHL international Algerie
%9	%2	UPS algerie
%3	%4	Falcon expresse algerie -FEDEX
%7	%6	AGEM-TNT

المصدر: مرصد سوق البريد المتعلق بنظام التراخيص لسنة 2015 سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر، صفحة 4.

يتبين من خلال الجدول رقم (5) ان الحصة الكبيرة في سوق البريد السريع الدولي في الجزائر هي ل DHL بنسبة 76% وهي نسبة عالية بالمقارنة مع بقية المتعاملين ،ويمكننا هذا ان نستنتج ان شركة DHL هي الشركة القائدة والرائدة في سوق البريد في الجزائر، وهي تستخدم استراتيجية البقاء والسيطرة في السوق. ومن حيث حجم البعائث الصادرة والواردة الى الجزائر فنجد ان عدد البعائث الصادرة من الجزائر اكبر من عدد البعائث الواردة حيث ان اجمالي الصادرات في سنة 2014 بلغ 154 821 بعائثة، وبلغ اجمالي الواردات من نفس السنة ب 614 809 بعائثة، وفي سنة 2015 بلغت اجمالي الصادرات 104 314 بعائثة، في الحين بلغ اجمالي

الواردات من نفس السنة 615 710 بعثة. ومن المصدر نفسه، نلاحظ ان البلدان الاوربية هي الاكثر ارسال واستقبال للبعثات من غيرها في الجزائر - اكثر من 50% من اجمالي البعثات - حيث في سنة 2015 وصلت الصادرات الى 62 750 بعثة وبلغت وارداتها 382136 بعثة، وتليها البلدان العربية وامريكا ثم اسيا وافريقيا واخير اوقيانوسيا³⁰.

- عوائق سوق البريد في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة في الجزائر من اجل تنظيم سوق البريد، إلا انها لازالت هناك عوائق تعيق تنظيم السوق، منها وجود سوق موازية و غير قانونية تتمثل في توزيع البريد من طرف سيارات الأجرة و بعض المؤسسات الخاصة بنقل المسافرين و أخرى خاصة بنقل البضائع³¹، كذلك وجود شوارع وأحياء بدون تسمية رسمية في الجزائر: حسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية أن نحو ثمانون ألف (80) شارع عبر مختلف ولايات الوطن دون تسمية أو أنها تحمل أسماء لا يعرفها إلا قاطنو هذه الأماكن مما يعيق عمل مصالح البريد و المواصلات، و مصالح الأمن ورجال الحماية المدنية، كما يسيء ذلك إلى الجزائر أمام زائرها سواء من الداخل أو من الخارج³².

ومن خلال من تقدم ذكره، يمكننا ان نستنتج ان سوق البريد في الجزائر يتميز بتحرير واسع، ويعمل في سوقها كبرى الشركات التي لديها خبرة كبيرة في الاسواق العالمية، والتي تتمتع بفرص كبيرة لزيادة الاستثمار في السوق الجزائرية، كما يتميز هذا السوق بوجود سلطة منظمة له، وهي الميزة التي يفتقر لها العديد من البلدان في العالم لاسيما البلدان العربية. وبرغم كل هذه الميزات، إلا ان عمل الدولة الجزائرية في هذا المجال يحتاج الى المزيد، وكلما زادت عملية الضبط والرقابة في السوق البريدي كلما ساهم ذلك في تأثير المباشر على جودة الانتاج والتسويق في البلاد.

بعد ما تم التعرف على سوق البريد في الجزائر، سوف نتطرق على سوق ملازم لسوق الخدمات البريد ألا وهو سوق النقل والجزء المهم في الخدمات اللوجستية.

2- سوق النقل في الجزائر:

2-1- انواع النقل في الجزائر:

- **النقل البري:** لا تزال شبكة الطرقات في الجزائر واحدة من اكبر الشبكات في القارة الإفريقية حيث يبلغ طولها 112039 كلم منها 29573 كلم طرق وطنية، تصل حظيرة السيارات الحالية إلى ثمانية (08) ملايين سيارة، الرقم المقدر في أفق 2025 عشرون (20) مليون سيارة، العاصمة البلد لوحدها تستقبل حوالي يوميا أربعة (04) ملايين سيارة، كما ان 97% من عمليات النقل في الجزائر تتم عن البر. كما تحصى وزارة النقل الجزائرية 160 ألف رخصة لاستغلال سيارات الأجرة منها 90 ألف رخصة مستغلة فقط، وهو ما يمثل 41% من مجموع الرخص الممنوحة من طرف وزارة المجاهدين ويتم استغلال 5 % منها من طرف المستفيدين فيما يفضل 95 % من المستفيدين كراء رخصهم³³.

- **النقل الجوي:** تمتلك الجزائر 35 مطارا منها ثلاثة عشرة (13) مطارا دوليا. يعتبر مطار الجزائر العاصمة هو الأكثر أهمية حيث يستقطب ستة (6) ملايين مسافر سنويا. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى. تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. و هناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها: التونسية للطيران، الخطوط الجوية للملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفتنزا، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية³⁴.

- **النقل البحري** : يوجد واحد وخمسون (51) بنية تحتية بحرية : 11 ميناء تجاري، 2 ميناء نفطية ، 41 ميناء للصيد والنزهة ، ما بين سنتي 2000 و 2012 تم انجاز تسعة عشرة (19) ميناء (موانئ تجارية ومخصصة للصيد) و أربعة (4) قواعد جوية مخصصة للمهابط الطائرات. ووفقا لإحصائيات وزارة النقل الجزائرية (2015) ان 95% من السلع المستوردة التي تدخل البلاد عن طرق السفن، لهذا ينبغي ان يكون النقل البحري نقطة تحول محورية للاستثمار في السنوات القادمة³⁵. وبالرغم مجهودات الدولة في مجال النقل البحري الا انه يوجد بعض النقائص منها>> ... المتعاملون في مجال النقل البحري قليلون لاسيما في الموانئ اين يتركز النقل البحري على شركات عالمية، وأن غالبية المتعاملون في مجال النقل في الجزائر يتركزون على النقل البري ، كما ان المنصات اللوجستية تعرف نقص كبير ومن العقبات الرئيسية نقصها في الجزائر هي نقص الاراضي التي تكون قريبة من الموانئ كما ان اجراءات التخليص الجمركي تعرف بطء في الجزائر، وهي من الاسباب الرئيسية لبقاء البضائع مدة طويلة في الموانئ قبيل تمريرها الى الجهة المعنية³⁶...

- **النقل بالسكك الحديدية** : الشبكة الحديدية ملك للجزائر، وهي من احدث الشبكات على مستوى افريقيا يبلغ طولها 4498 كلم وتصل المدن الكبرى في الشمال الجزائري خصوصا : الجزائر ، وهران ، عنابة ، قسنطينة ، سطيف. يبلغ طول السكة الحديدية المستغل 3750 كلم ، عدد محطات المسافرين 215، عدد مواقف القطارات 175، يبلغ عدد عربات المسافرين 416، كما يبلغ عدد عربات البضائع 873 3710.

- النقل الحضري:

- **مترو الجزائر**: شهدت الجزائر افتتاح مترو الجزائر العاصمة بتاريخ 31 أكتوبر 2012 و الذي بلغ طوله 9 كلم و 10 محطات، هذا الأخير الذي جعل الجزائر أول مدينة في المغرب مجهزة بمترو الأنفاق. و والذي أسندت مهمة تسييره وإستغلاله للشركة (RATP) الجزائر و شركة مترو الجزائر العاصمة لمدة 8 سنوات³⁸. مستقبل مترو وهران حوالي 32 ألف راكب لليوم تقدر تكلفته بـ 138 مليار دينار .

- **التراموي** : مشاريع تراموي انطلقت في ولاية عنابة ، سطيف ورقلة ، باتنة ، مستغانم وسيدي بلعباس وبسكرة الدراسات جارية فيه. ترامواي قسنطينة كلف 44 مليار دينار ، ولديه شبكة تتكون من تسعة (09) محطات تراموي ورقلة مستقبلا 13.2 كلم ولديه شبكة تتكون من 23 محطة³⁹.

2-2- تقييم سوق خدمات النقل في الجزائر والعراقيل المرتبط به

حسب تقرير " التنافسية العالمي " للمنتدى الاقتصادي العالمي 2014-2015 الذي قام بدراسة لـ 144 دولة في العالم ، تحصلت المغرب على المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا أمام كل من جنوب إفريقيا المرتبة الثالثة، وتونس المرتبة الخامسة والجزائر المرتبة التاسعة ، ففي مجال جودة البنيات التحتية الشاملة(البنيات التحتية للنقل الطرقي، والطرق السيارة، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات، إلى جانب البنيات التحتية الطاقية وبنيات الاتصالات)، احتلت الجزائر المرتبة 106 عالميا والمغرب المرتبة 55 عالميا، وتونس في المرتبة 79، ومصر المرتبة 100، وليبيا المرتبة 113 وموريتانيا المرتبة 123. من جهة اخرى خصصت الجزائر لقطاع النقل والاشغال العمومية ازيد من 60 مليار دولار لإنجاز واستكمال العديد من المشاريع وهو ما يبرز التأخر الفادح للجزائر مقارنة بباقي الدول⁴⁰.

وحسب تقرير البنك العالمي لسنة 2014⁴¹ الذي يتعلق بدراسة مسحية حول اداء الخدمات اللوجستية حيث ضمت الدراسة 160 دولة، الدراسة المسحية قام بها مختصون في القطاع يتكون عددهم من الف (1000) متخصص، مست هذه الدراسة جوانب عدة من اجراءات الرقابة الحدودية، ونوعية البنية التحتية في الانشطة التجارية، والنقل وتنافسية الأسعار والقدرة على الشحن وتوصيل البضائع في الاجال المحددة، تحصلت الجزائر على المركز السادس وتسعون (96) عالميا، أما مغربا فكانت الجزائر في المرتبة الأولى ترتيب الجزائر مغربا يعتبر متواضع بالمقارنة بالإمكانات اللوجستية والمالية التي تزخر بها، أما افريقيا احتلت الجزائر المرتبة التاسعة (09) بعد جنوب

افريقيا و ملاوي و كينيا و نيجيريا وساحل العاج ورواندا وناميبيا، وفيما يتعلق بدول المغرب العربي احتلت تونس المرتبة 110 عالميا وليبيا المرتبة 118 عالميا، بالنسبة للمغرب فغير موجودة وهذا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بها، احتلت المانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وسنغافورة والسويد المراكز الاولى في التصنيف العالمي⁴².

و حسب منتدى رؤساء المؤسسات الذي عقد في 2016/06/02 يوما دراسيا بعنوان "الامداد كقيمة تنافسية" تناولت فيه العديد من المواضيع الخاصة باللوجستيك في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالجمال الدولي منها ضرورة اعادة النظر في التشريع الوطني في جمال الخدمات اللوجستية والتي تتعلق بالنقل الجوي والطرق والسكك الحديدية والبحرية وجميع الانشطة ذات الصلة بالتجارة الدولية، وكذلك ضرورة الحاجة الى تطوير المناطق اللوجستية في اطار التهيئة العمرانية والاقليمية للدولة. اكد وزير النقل السيد بوجمعة طلعت خلالها على اهمية الحفاظ على التكاليف اللوجستية من 35 الى 15% في العمليات الانتاجية لانه يعتبره متغير مهم في تنافسية المؤسسة⁴³.

نستنتج من خلال اليوم الدراسي المنعقد من طرف منتدى رؤساء المؤسسات، ان كل من النقل البحري والجوي و النقل بالسكك الحديدية تحتاج كلها الى اعادة النظر في القوانين التي تضبطها، وايضا لا بد من ادراج المناطق اللوجستية في مخططات التهيئة العمرانية التي تكون قريبة من المطارات والموانئ والمصانع وغيرها، ونستنتج ان التكاليف اللوجستية تعد متغير مهم في تنافسية المؤسسة بل بالعكس في الدول المتطورة يعتبر مصدر ربح خاصة المؤسسات التي تعتمد على اللوجستيك كطرف ثالث حيث حولت منافستها في المجال التجاري والصناعي على المنافسة التي تعتمد على قنوات التوزيع.

ومن العراقيل التي تحول دون تقدم تطور قطاع النقل ، هي وجود مشاكل تنظيمية في القطاع النقل ناهيك غياب سلطة ضبط وكذا عدم وجود تنسيق مابين مختلف المديرية على المستوى الولائي⁴⁴، اهتراء الطرق العمومية ونقص الصيانة الدورية لها.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التركيز على واقع التجارة الالكترونية والخدمات اللوجستية في الجزائر من خلال التطرق الى القوانين الاساسية المنظمة لسوق البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال في الجزائر وكذا مشروع الجزائر الالكترونية ، والبنى التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال المتمثلة في اسواق الاتصالات والانترنت والتجهيزات المتعلقة بها، والوقوف على مجهودات الجزائر من أجل تشجيع الاقتصاد الرقمي كإدارة الالكترونية والتكتلات وخلق المؤسسات الرقمية، ثم عرجنا الى واقع التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال اظهار اشكال الدفع المتوفرة والعوائق المرتبطة بها وكذا القوانين والتشريعات المنظمة للتجارة الالكترونية، وأوردنا امثلة حية عن بعض المتاجر الالكترونية الاثر شيوعا في الجزائر.

وفي الجزء الثاني من هذه الدراسة حاولنا عرض سوقي البريد والنقل في الجزائر من خلال التعرف على المتعاملين في سوق البريد والحصة السوقية والعوائق المرتبطة بسوق البريد، وفي الاخير حاولنا تسليط الضوء على قطاع النقل من خلال التطرق الى استراتيجية الجزائر في هذا القطاع وعرض انواع النقل في الجزائر ووضع تقييم لهذا القطاع من خلال دراسات التي اقيمت في هذا المجال، ومحاولة ابراز اهم معوقات تقدم هذا القطاع .

وبمكننا تلخيص النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- ان تأخر الجزائر في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال يمكننا ارجاعه الى السبب رئيسي، الذي هو فشل "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013" حيث الى غاية 2015 لم يتم انجاز 30% من المشروع.
- بالرغم من سن جملة من القوانين والتشريعات التي تمس بعض من جوانب التجارة الإلكترونية في الجزائر، الا انها تبقى ناقصة فلا بد من وجود قانون مستقل خاص بالتجارة الإلكترونية يراعي جميع الجوانب؛
- غياب الدفع الإلكتروني في الجزائر هو من بين الاسباب في عدم تقدم الجزائر في مجال التجارة الإلكترونية؛
- غياب بنوك المعلومات متعلقة بالقطاعات الشيء الذي صعب من انشاء محتوى رقمي في الجزائر؛
- بالرغم من وجود سلطة الضبط في قطاع البريد في الجزائر الا ان السوق السوداء و الموازية لازالت موجودة في الجزائر؛
- ان غياب سلطة الضبط خاصة بقطاع النقل هو من الاسباب الرئيسية في وجود المشاكل جذرية في القطاع؛
- اغلب المتعاملون الجزائريين يرتكزون في مجال النقل على النقل البري ويهملون الميادين الاخرى من النقل؛
- ارتفاع التكاليف اللوجستية المتمثلة في النقل في الجزائر وهذا يرجع للعديد من الاسباب المتمثلة في سوء الطرقات وارتفاع اسعار البنزين و غيرها.

و من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا القول ان ارضية استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر متوفرة وتحتاج الى المزيد من العمل لاسيما وان الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الانظمة المالية معتصم بوضياف اكد على الانطلاق الرسمي في اخر سنة 2016 لخدمة الدفع الإلكتروني وتهيئة جميع الضروف لها من خلال استعداد البنوك لهذه الخدمة، ووضع موقع الكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب للحصول على بطقاتهم والحصول على كلمة السر وجميع القواعد المتعلقة بالدفع الإلكتروني ، كما اكد ايضا على ان مشروع التجارة الإلكترونية في اخر تحضيراته وان سيتم عرضه على الحكومة في اخر 2016 ، وانطلاقا مما تقد ذكره عن النتائج يمكننا الخروج بالتوصيات التي نراه مناسبة ، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الإسراع في تنفيذ محاور مشروع الجزائر الإلكترونية، والعمل على اقحام جميع القطاعات في هذا المشروع الذي سيحول الجزائر الى دولة تعتمد على الاقتصاد الرقمي؛
- الاسراع في سن قانون الخاص بالتجارة الإلكترونية الذي يناسب البيئة الجزائرية؛
- العمل على إيجاد اليات للقضاء على السوق الموازية في مجال البريد والنقل وانشاء سلطة ضبط لقطاع النقل في الجزائر.
- تحسين الطرق العمومية وصيانتها الدورية؛
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على الاستثمار في مجال النقل والبريد والتوزيع بصورة عامة.

المراجع والهوامش المعتمدة:

- ¹ - النصوص القانونية التي تنظم البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الإتصال،
<https://www.mptic.dz/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9> (تاريخ الاطلاع يوم 2016/09/17 على الساعة 11 سا و 11د)
- ² - ع/م، 13 محورا لتحقيق الجزائر الالكترونية، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، الجزائر، العدد 22 افريل 2010، صفحة 18 .
- ³ - المرجع السابق.
- ⁴ - Feriel Kolli, Algérie-L'innovation et l'économie numérique avancent à tout petits pas
<http://maghrebemergent.info/high-tech/53300-algerie-l-innovation-et-l-economie-numerique-avancent-a-tout-petits-pas.html> (consulté le 16/09/2016 à 10h39)
- ⁵ - إيمان كيموش، 5 أسباب وراء فشل مشروع أسرتيك، يومية الفجر، <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/221475.html> (تم الاطلاع عن الموقع يوم 2016/09/16 11 سا و 24د)
- ⁶ - Réalisations de la société, www.ats.dz le 31/03/2016 à 10h46
[://www.android-dz.com/ar/wp-content/uploads/2015/12/Alg%C3%A9rie-internet.png](http://www.android-dz.com/ar/wp-content/uploads/2015/12/Alg%C3%A9rie-internet.png)،
² - توفيق بسعي : "إطلاق خدمات تقنية الجيل الرابع مع نهاية 2016"، يومية الموعد، <http://elmaouid.com/national/769-%20> (تاريخ الاطلاع يوم 2016/09/16 على الساعة 18س و 53 د).
- ⁷ - Technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie vers une filiere euromaghrébine des TIC, institut de prospection économique du mode méditerranéen (TPEMD) octobre 2014 page 14 et 15.
www.ipemed.coop/...d/media/fich_article/1422012931 (consulté le 01/04/2016 à 19h30).
- ³ - Idem.
- ⁸ - tawassol.at.dz/portaiont.php=comminquact1103 le 27/12/2015 à 09h15.
- ⁹ - M.Nahla L'ANPT créera bientôt le premier cluster dans le domaine des TIC ,<http://www.android-dz.com/lanpt-creera-bientot-le-premier-cluster-dans-le-domaine-des-tic-18085>(consulté le 13/09/2015 à 10h41)
- ¹⁰ - هو تقرير يصدر عن الأمم المتحدة من قبل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، كان أول صدور لهذا التقرير سنة 2002 يصدر كل سنتين ، يصدر هذا التقرير بمعية عدد من الخبراء والمستثمرين في المجال ، يهدف الى تقييم جاهزية الحكومة الالكترونية على مستوى العالم والتقدم توصيات المناسبة. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع : <http://unpan3.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014>
- ¹¹ -e-Government survey 2014, le 05/12/2015 09hoo, <http://unpan3.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014>
- ¹² - الحكومة الالكترونية تستدعي تظافر الجهود كافة المؤسسات ، وكالة الانباء الجزائرية المنشورة بتاريخ 2 نوفمبر 2015، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/06/17 على الساعة 18 سا و 30 د، <http://www.aps.dz/ar/algerie/2280>
- ¹³ - Technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie vers une filiere euromaghrébine des TIC ,Op.Cit.,P 11 et 12.
- ¹⁴ -Ibid.,P 18 et 19.
- ¹⁵ - Marché du e-commerce en Algérie Le virtuel très réels, L'éco n°61 / du 1er au 15 mars 2013, www.leconews.com/.../marche-du-e-commerce-en-alg....(consulté le le 21/08/2015 à 00h11) .
- ¹⁶ - Abdelouahab Makhoulfi et Matouk Belattaf , le commerce électronique en Algérie : vers de nouvelles formes de ventes en lignes , page 224,le 11/12/2015 à 16h22,
www.ue.katowice.pl/...loads/media/18_A.Makhoulfi_M....
- ¹⁴ - Ibid ., page 221
- ¹⁵ - واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، قناة النهار ، يوم 2015/12/11 على الساعة 16 سا و 05 د، <https://www.youtube.com/watch?v=-EkccfccSlc>
- ¹⁷ - L'Algérie prépare une loi sur le e-commerce,algerie eco, consulté le 06/09/2016, <http://www.algerie-eco.com/index.php/2016/03/31/lalgerie-va-se-doter-dune-loi-e-commerce-mouture-de-lavant-projet-loi-cours-delaboration-groupe-de-travail-niveau-mini/>

18 - المرجع السابق، ص 36.

19 - L'éco n°61 / du 1er au 15 mars 2013, OP.Cit.,

20 - Idem

21 - <https://www.guidini.com> le 21/08/2015 à 09h31.

22 - <http://www.nechriafenet.com> le 22/08/2015 à 10h52

23 - Matthias Klumpp and Anke Jasper, Success Factors for Retail Logistics in an E-Commerce-Environment https://www.pim.wiwi.uni-due.de/uploads/tx_itochairt3/publications/Klumpp_Jasper_-_Success_Factors_for_Retail_Logistics_in_an_E-Commerce-Environment.pdf, le 17/08/2015 à 19h45

24 - Henri Isaac et Pierre Volle, E-Commerce de la stratégie à la mise en œuvre opérationnelle, édition pearson 2010, page 256 .

25 - اندرياس برت، ارتفاع إيرادات واوزان الرسائل، مجلة الاتحاد العالمي للبريد، العدد رقم 03 ديسمبر 2015، صفحة 16، تم الاطلاع على الموقع على الساعة 09 سا

46 د، <http://actualites.upu.int/magazine/numero-actuel/>

26 - سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تعريف قطاع البريد، www.arpt.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/08/20 على الساعة 12 سا و 15 د.

27 - سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تنظيم البريد (تجربة سلطة الضبط الجزائرية)، ندوة حول الاصلاحات والتنظيم البريدي، الجزائر، 2012/12/13.

28 - سلطة الضبط للبريد السلكية واللاسلكية، مرصد اسعار البريد الدولي 2015، صفحة 3

www.arpt.dz/ar/doc/obs/poste/Observatoire_tarifs_2015.pdf (تم الاطلاع يوم 30 سبتمبر 2016 على الساعة 12 سا 12 د).

29 - <http://www.elkhadra.com/fr/algeriedhl-fedex-ups-entre-arnaque-et-service-accelere/>, Algerie:DHL, Fedex, UPS Entre Arnaque Et Service Accéléré le 19/03/2015 à 12h 08 m

30.5 - المرجع السابق، ص 5.

31 - سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تنظيم البريد (تجربة سلطة الضبط الجزائرية)، ندوة حول الاصلاحات والتنظيم البريدي، الجزائر، 2012/12/13. تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/09/25، www.arpt.dz/fr/doc/actu/.../Reforme-...postale/.../Tandhim_elbarid.p

32 - مراد محامد، "ثمانون ألف شارع بدون تسمية في الجزائر"، يومية الخبر، بتاريخ الأحد 02 أوت 2015، ص 05.

33 - بلوغ 35 في المائة من حصة السوق الوطنية للنقل البحري للبضائع خلال 2015-2016، وكالة الانباء الجزائرية، تم الاطلاع عن الموقع بتاريخ 11 سا و 25 د <http://www.aps.dz/ar/economie>,

34 - قطاع النقل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi) <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport> تاريخ الاطلاع 2016/04/02 على الساعة 21 سا و 24 د..

35 - Le secteur des transports algérien reste sur la bonne voie, <http://www.oxfordbusinessgroup.com/news/le-secteur-des-transports-alg%C3%A9rien-reste-sur-la-bonne-voie> (le 08/10/2016 à 09h29)

36 - Radhia TADJINE et Malika AHMED ZAID, Capacité logistique et gouvernance des ports algériens, pages 11 et 12, http://www.ummto.dz/IMG/pdf/R-_TADJINE___M-_AHMED_ZAID_-_version_finale_12p.pdf (consulté le 15/09/2016 à 12h33)

37 - société nationale des transports ferroviaires, consistance du réseau ferre, http://www.sntf.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=60&lang=fr, (le 06/10/2016 à 6h45)

38 - قطاع النقل، مترو و التراموي، <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport>، بتاريخ 2016/03/17 على الساعة 17 سا و 56 د.

39 - 3^{eme} salon international des transport, de la logistique et de la mobilité, disponible sur site <http://www.infrastructure-dz.com/pages/fr/index.php> le 09/04/2016 à 18h51.

40 - لمياء حزللاوي، طرق الجزائر الاسوء في العالم نشر في اوت 2015، يومية الفجر، تم الاطلاع عن الموقع يوم 2016/08/31 سا و 30 د، <http://m.sahafaty.net/news4519441.htm>

41 - AMINE Sadek, Performance logistique : Algérie occupe la 96^e place mondiale, www.lageriepatriotique.com du 31/03/2016 à 19h00.

⁴² - حسب تقرير البنك الدولي 2016 حول ممارسة الاعمال الذي قام بدراسة 189 دولة في العالم الذي اظهر تدرج الجزائر برتبتين بين سنة 2015 و2016 من 143 الى 145 تتناول الدراسة مدة استخراج رخصة البناء والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان وغيره من الانشطة، تمت زيارة الموقع يوم 2016/08/31 على الساعة 12 سا و 48 دقيقة، الموقع: [/http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria](http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria)

⁴³ - khelifa Litamine , Logistique : Révision prochaine de la réglementation , L'econews, http://www.leconews.com/fr/actualites/nationale/transport/logistique-revision-prochaine-de-la-reglementation-02-06-2016-177850_294.php (consulté le 14/09/2016 à 11h13).

⁴⁴ - نحو تنظيم جديد لقطاع النقل البري (وزير)، وكالة الانباء الجزائرية نشرت بتاريخ في 2015 ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/08/30 على الساعة 11 سا 58 د ، <http://www.aps.dz/ar/economie/>